**في التعريف باستقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية**

**توطئة وتقسيم :**

يتطلب فهم فكرة الاستقلال الذي تتمتع به البنوك المركزية في مواجهة السلطة التنفيذية الوقوف على مفهوم تلك الفكرة ، ومبرراتها ، والموقف الذي اتخذته الدساتير والتشريعات العادية والجهات القضائية منها ، كذلك التعرف على العناصر التي تكّون الاستقلال والتي بوجودها يمكن أن يُقال إن البنك المركزي هيئة مستقلة تُدير نشاطها بعيدا عن ضغوط السلطة التنفيذية وتدخلاتها . ومن أجل ايضاح الفكرة المتقدمة سنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : مفهوم استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية ومبرراته .

المطلب الثاني : الموقف الدستوري والتشريعي والقضائي من استقلال البنك المركزي .

المطلب الثالث : عناصر استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية .

 **المطلب الأول**

**مفهوم استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية ومبرراته**

سنسلط الضوء في هذا المطلب على مفهوم استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية ، ثم نتناول المبررات التي تقف وراءه وذلك في الفرعين التاليين :

**الفرع الأول**

**مفهوم استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية**

رأي بعض الشراح أن استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية يقصد به تزويد البنك المركزي بالحرية الكاملة في إدارة السياسة النقدية عن طريق عزله عن أية ممارسات سياسية من طرف السلطة التنفيذية مع منحه حرية تصرف كاملة في وضع السياسة النقدية وتنفيذها([[1]](#footnote-1)) . وقال آخرون إن ( استقلالية الصيرفة المركزية مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم)([[2]](#footnote-2)) .

فالاستقلال بمعنى آخر يعني حرية البنك المركزي في أن يدير شؤونه ، وأن يمارس اختصاصاته بذاته من دون الخضوع لأي نوع من أنواع النفوذ أو الضغوط غير المشروعة التي قد تمارس من جانب السلطات العامة في الدولة سيما السلطة التنفيذية مع وجوب التزام البنك المركزي بما يفرضه عليه القانون من واجبات تحت رقابة الجهات المختصة للحيلولة دون انحرافه في استعمال سلطاته ، أو إساءة استخدامها .

**الفرع الثاني**

**مبررات استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية**

ثمت مبررات عدة تقف وراء استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية أهمها :

**أولا : الاستقلال يُعزز كفاءة البنك المركزي ويضمن حياد وظيفته**

إن تزويد البنك المركزي بالاستقلال يستهدف ، من بين ما يستهدفه من أغراض ، اتاحة الفرصة للخبرات الفنية المتخصصة للإسهام في أداء الوظائف التي يُعهد بها إلى البنك بكفاءة وفاعلية وبما يضفي قدرا كبيرا من المصداقية على أداءه أمام الجمهور ، فلو لم يكن البنك المركزي مستقلا ، وكان مرتبطا بالسلطة التنفيذية ارتباطا عضويا لفقد الجمهور ثقته في صدقية نشاط البنك وحياده ؛ لأن تفضيل مصالح المصارف المملوكة للحكومة على مصالح المصارف الخاصة يصبح احتمالا واردا جدا ، وهذا ما يتعارض مع توجهات دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005 الذي أكد في مادته : ( 25 ) على وجوب أن تكفل الدولة تشجيع القطاع الخاص وتنميته .

**ثانيا : استقلال البنك المركزي يصون الاقتصاد من مخاطر التضخم**

تختص البنوك المركزية بإصدار النقود القانونية([[3]](#footnote-3)) ، ولو قدر للحكومة أن تُهيمن على البنك المركزي لوجدت الطريق أمامها ممهدا للحصول على ما تحتاجه من موارد تُلبي احتياجها للتمويل وبما يتفق مع رغباتها في الإنفاق الذي قد يكون متعارضا مع أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار ، وسلامة النظام المصرفي([[4]](#footnote-4)) ، ولعل الكاتب ( دافيد ريكاردو ) هو خير من عبر عن التخوف من مخاطر تبعية البنك المركزي للحكومة عندما قال إنه : ( لا يمكن الاطمئنان الى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على اصدار النقود حيث أن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في

استخدامها )([[5]](#footnote-5)) .

عموما فإن نزعة التخوف من حدوث التضخم بسبب هيمنة الحكومة على البنك المركزي هي نزعة عالمية إن صح لنا التعبير ولا تقتصر على دولة دون أخرى ، فعلى سبيل المثل : اكتسحت أمريكا اللاتينية منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي حركة اصلاح واسعة النطاق ، بهدف منح الاستقلال للبنوك المركزية وتحريرها من ضغط الحكومة لإصدار النقود لتمويل الإنفاق الحكومي ، ولو اخترنا البرازيل نموذجا لوجدنا أنه عندما تم إنشاء مصرف البرازيل المركزي عام : 1964 أي خلال السنوات الأولى من الدكتاتورية العسكرية ؛ فإن الحكومة أنشأت أيضا مجلس النقد الوطني الذي كان يمتع بسلطات تنظيمية على البنك ، وكان لهذا المجلس تسعة أعضاء ، ستة منهم حددت ولايتهم لست سنوات ، وشغل أربعة من هؤلاء الأعضاء الستة عضوية مجلس إدارة البنك أحدهم بصفة محافظ . ولقد زود هذا التنظيم القانوني البنك المركزي ببعض الاستقلالية حيث لا يمكن إقالة أعضاء مجلس إدارة البنك حتى استكمال مددهم ، لكن هذا الترتيب لم يدم طويلا ففي عام 1967 أثناء الانتقال الأول للسلطة قررت الحكومة العسكرية الجديدة انها تريد السيطرة الكاملة على السياسة الاقتصادية وأجبرت مجلس إدارة مصرف البرازيل المركزي على الاستقالة وتوقف أيضا احترام القواعد القانونية النافذة مما أدى إلى اعفاء الحكومة لأعضاء المجلس كلما رأت ذلك مناسبا . وكانت النتيجة أن الحكومة ، باستخدام مجلس النقد الوطني كأداة لها ، بدأت في طباعة مبالغ كبيرة من النقود . وخلال العقود الثلاثة التالية ، توسع المجلس ليشمل ( 26 ) عضوا ، حيث بدأت مجموعات المصالح المختلفة ، بما في ذلك النقابات ، في طلب قطعة من الكعكة مما أعطى تصورا بأن المجلس كان مكرسا لإرضاء مجموعات المصالح أكثر من مكافحة التضخم ، كما كان من المفترض في الأصل القيام به . وفي عام 1994 وبعد مرور ما يقارب ثمان سنوات من انتهاء الحكم العسكري ، قدمت الحكومة الديمقراطية في عهد ايتامار فرانكو حزمة ناجحة لمكافحة التضخم ، والمعروفة بأسم الخطة الحقيقية التي زادت من استقلالية البنك المركزي بصورة لم يسبق لها مثيل حيث قلصت من عضوية المجلس ليقتصر على ثلاثة أعضاء فقط هم محافظ البنك المركزي ووزير المالية ووزير التخطيط ، ومنعت المجلس من التدخل في قرارات البنك المركزي ، ووجهت اهتمام المجلس بدلا من ذلك إلى قضايا أخرى بما في ذلك التنمية الاقتصادية . وكانت النتيجة انخفاضا كبيرا في معدلات التضخم على مدار الأربع والعشرين السنة الماضية واستقرار أكبر للاقتصاد الكلي([[6]](#footnote-6)) .

بناء على ما تقدم لم يكن مستغربا أن تتصدى القوانين لمحاولات الحكومة في الإقتراض من البنوك المركزية بيد أن تلك القوانين تباينت في مواقفها فمنها من اتخذ موقفا متشددا ومنها من اتخذ موقفا مرنا. فقانون البنك المركزي العراقي النافذ لسنة 2004 على سبيل المثل حظر على البنك اقراض الحكومة أو أي شخص معنوي عام ، لكنه استثنى من ذلك تقديم القروض إلى المصارف التجارية الحكومية ، إذ يجوز للبنك المركزي أن يبسط يده ويقرض المصارف الحكومية المتعثرة في عملها بقصد اعادة تأهيلها بالشروط والأحكام ذاتها التي تُقدم بمقتضاها القروض إلى المصارف التجارية الخاصة([[7]](#footnote-7)) .

وفي رأينا أن تشدد القانون الحالي للبنك المركزي العراقي في موضوع اقراض الحكومة يكمن سببه في الآثار السلبية التي ولدها تمادي الحكومة في الاقتراض من البنك المذكور في ظل أحكام قانون البنك المركزي الملغى رقم ( 64 ) لسنة 1976 الذي أجاز الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة بشروط معينة([[8]](#footnote-8)) ، وهو ما ترتب عليه افراط غير مسبوق في عرض النقد ، وزيادة في نسبة التضخم الذي ارتفع في عام 1995

 بالمقارنة مع عام 1982 مليون بالمائة وهي اعلى نسبة تضخم بالعالم([[9]](#footnote-9) ) .وعودة إلى بدء نقول إنه على الرغم من المنع الظاهر للإقراض المباشر للحكومة ؛ فإن البنك المركزي العراقي استخدم سبلا أشبه بالحيل القانونية للتخفيف من غلواء المنع الوارد في القانون من ذلك على سبيل المثل : تخفيض الاحتياطي القانوني لديه لأحد المصارف ليتسنى لهذا المصرف تقديم قرض بالدينار العراقي زاد مبلغه على ما يعادل ( 2 ) مليار دولار لاحدى الوزارات([[10]](#footnote-10) ) .

 وبالمقابل سلكت تشريعات أخرى موقفا مرنا في تقديم البنك المركزي قروضا للحكومة ، فقانون مصرف البحرين المركزي على سبيل المثل : أجاز للمصرف المذكور أن يقدم للحكومة في الحالات الاستثنائية قروضا لا تتجاوز نسبتها ( 25 % ) من الموازنة العامة للدولة المعتمدة للسنة المالية التي منحت خلالها تلك القروض على أن تُسترد خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منحت فيها ، وتقدم القروض المذكورة لمعالجة عجز موسمي أو غير متوقع في الموازنة العامة للدولة أو لتوفير السيولة طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة المصرف المركزي ([[11]](#footnote-11)) . وفي مصر يقدم البنك المركزي تمويلا للحكومة بناء على طلبها لتغطية العجز الحكومي في الموازنة العامة ، على ألا تجاوز قيمة هذا التمويل ( 10 % ) من متوسط إيرادات الموازنة العامة في السنوات الثلاث السابقة ، وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة ، ويجب أن يُسدد بالكامل خلال اثني عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمه([[12]](#footnote-12)).

**ثالثا : الاستقلال يبعد البنك المركزي عن تأثير النزاعات السياسية**

يُقدم البنك المركزي ، بوصفه مرفقا عاما ، خدمات أساسية لا غنى للدولة عنها في المجال الاقتصادي ، ولضمان دوام استمرار البنك بتقديم خدماته بإنتظام واطراد فقد اقتضى الحال أن يبقى بعيدا عن التقلبات السياسية ، وأن يمارس وظائفه بمنأى عن الأهواء الحزبية ، وهذا النأي يصعب تحققه طالما كان البنك خاضعا للحكومة أو تابعا لها ومرتبطا بها . فالعلاج الوحيد اذن هو تزويد البنك المركزي بالاستقلال الذي من شأنه أن ينزع الصفة السياسية عن الوظيفة التنظيمية التي يتولاها البنك المركزي . وهذا المسلك يعد تطبيقا مباشرا لمبدأ الفصل بين الأجهزة أو السلطات السياسية من ناحية والأجهزة أو السلطات الإدارية من ناحية أخرى . وهو مبدأ له مكانة هامة في الدول الديمقراطية المعاصرة ؛ لأنه يُشكل ضمانة لا غنى عنها لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم ، ولضمان استمرار المرافق العامة واستقرارها من جهة أخرى ([[13]](#footnote-13)) .

لكن الحقيقة التي لا يمكن لنا أن نتجاهلها هي أن ابعاد البنك المركزي نهائيا عن التأثيرات السياسية يبقى فكرة عصية على التطبيق ؛ لأن البنك المركزي لابد أن يتصل بالحكومة بصفته وكيلا عنها ، ومستشارا ماليا لها ، وماسكا لحساباتها ، ومؤتمنا على مواردها سيما العملة الأجنبية منها([[14]](#footnote-14)) . وقد تتخذ الحكومة من هذه العلاقة ذريعة لفرض هيمنتها على البنك المركزي سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية ، ولعل خير مثل يُذكر في هذا المقام الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام 2008 ، فبعد أن تباطأ التضخم في الستينات والسبعينات ، خاض العديد من محافظي البنوك المركزية نضالا للفوز بمزيد من الصلاحيات لتحديد أسعار الفائدة دون تدخل سياسي بيد أن فكرة استقلال البنوك المركزية باتخاذ القرارات تعرضت لخطورة شديدة وبدأت تتصدع بعد الأزمة المالية لعام 2008 ، واتهمت البنوك المركزية بأنها تغالي في السرية وتضع مصالح البنوك التجارية أمام مصالح دافعي الضرائب لذلك حان الوقت للمزيد من السيطرة الحكومية ، وقد بدأت تظهر

 كتابات تؤيد هذه الاتجاه وتشكك في فكرة الاستقلال ذاتها حيث وصفها البعض بأنها أسطورة([[15]](#footnote-15)) ، وأن مستقبلها غير أكيد([[16]](#footnote-16)) ، وعلى اثر ذلك بدأت البنوك المركزية تُكافح في كل مكان للبقاء فوق السياسة ، ونستعرض في أدناه أمثلة على التدخلات السياسية في عمل البنوك المركزية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتركيا ، واليابان والبرازيل :

**1 – التدخلات السياسية في عمل مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي**

إن الضغوط السياسية التي تعرض لها مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ليست وليدة اليوم بل تعود إلى السنوات الأولى لتأسيسه ، فعلى سبيل المثل : حظر قانون تأسيس المجلس الصادر عام 2013 إصدار النقود من أجل إقراض الحكومة لتمويل العجز في الموازنة ، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة ، لكن عندما ارتفع العجز في الموازنة إلى ربع الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية أقدم مجلس الاحتياطي الفدرالي تحت ضغط الكونجرس ووزارة الخزانة الأمريكية على شراء السندات الحكومية المطروحة في السوق الثانوية مما عد التفافا على الحظر([[17]](#footnote-17)) . وفي السبعينات ضغط كل من الرئيسين ليندون جونسون وريتشارد نيكسون على رؤوساء مجلس الاحتياطي الفدرالي للحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة ، وفي شهر يوليو ( تموز ) من العام الماضي انتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الزيادات في سعر الفائدة التي اعتمدها المجلس الاحتياطي الفدرالي ، مخالفا بذلك أكثر من عقدين من تقاليد البيت الأبيض المتمثلة بتجنب التعليقات على السياسة النقدية احتراما لاستقلال المجلس المذكور. وفي الحقيقة أن سبب الهجمات على المجلس الاحتياطي الفدرالي ينبع من الأزمة المالية عام 2008 ، فلقد تم إلقاء اللوم على المجلس لفشله في التنبؤ بوقوع الأزمة ومنع حدوثها ، وللدور الذي قام به لاحقا في إنقاذ بعض المؤسسات المالية ذاتها التي أسهمت في الكارثة مما دفع الجمهوريين في الكونجرس إلى أن يقترحوا بسن تشريعات من شأنها إخضاع السياسة النقدية لمراجعة أكثر صرامة وتقليص سلطة مجلس الاحتياطي الفدرالي التنظيمية في الإقراض الطارئ لتحقيق متطلبات الشفافية والمساءلة ، لكن هذه المقترحات تم رفضها من قبل مجلس الشيوخ ([[18]](#footnote-18)) .

لقد عقد بعض الكتاب مقارنة لافتة بين مجلس الاحتياطي الفدرالي الامريكي والبنك المركزي الألماني حيث وجد انه كان بالإمكان تغيير قانون البنك المركزي الألماني في أي وقت بموجب أغلبية بسيطة في البرلمان ، لكن في ضوء السمعة المميزة للبنك المركزي المذكور لم يملك أي سياسي الدافع لأخذ المبادرة ، على النقيض من هذا ، فإن المكانة الحالية للمصرف الفدرالي الأمريكي مهددة فعلى سبيل المثل : وجد انه ما بين عامي 1979 و 1990 تم تقديم مالا يقل عن 200 مسودة قانون إلى الكونجرس احتوت على 307 مقترح بشأن 56 مسألة كانت ستغير تركيبة نظام الاحتياطي الفدرالي فيما يخص تنفيذه للسياسة النقدية ([[19]](#footnote-19)) .

**2 – التدخلات السياسية في عمل البنك المركزي التركي والياباني والبرازيلي**

 ضغط الرئيس التركي رجب طيب اردوغان قبل انتخابات يونيو ( حزيران ) في العام الماضي على البنك المركزي لبلاده حتى لا يرفع أسعار الفائدة ؛ لأنه يحمل اعتقادا غير تقليدي قوامه أن أسعار الفائدة المرتفعة تسبب التضخم بدلا من أن تكبحه . كما ألمح إلى أنه إذا فاز بفترة ولاية أخرى فسوف يحد من استقلال البنك ، ولقد فاز بالفعل . وفي يوليو ( تموز ) أعلن أنه يتمتع بسلطة تسمية محددي أسعار الفائدة في البنك المركزي بعد يوم من تعيين صهره مسؤولا عن السياسة الاقتصادية ، وفي الاسبوعين التاليين ، وفي مواجهة التضخم المتسارع ، فأجا البنك المركزي المستثمرين بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير([[20]](#footnote-20)) . وقد وصلت الخلافات بين الرئيس ومحافظ البنك المركزي ذروتهما عندما أعفى الرئيس ( اردوغان) يوم السبت الموافق 6 / 7 / 2019 المحافظ ( مراد سيتينكايا ) من منصبه وتسميه نائبه ( مراد أوسال ) بدلا عنه وفقا لمرسوم رئاسي نشر في الجريدة الرسمية علما أن المحافظ ( سيتينكايا) عين بمنصبه سنة : 2016 وكان يفترض أن يستمر بمنصبه لمدة أربع سنوات حتى عام 2020([[21]](#footnote-21)) ، لكن الرئيس استخدم صلاحياته المنصوص عليها في المادة ( 104 ) من دستور 1982 المعدل التي نصت بأن: ( يعين – أي الرئيس – ويقيل مسؤولي الدولة رفيعي المستوى وينظم الاجراءات والمبادئ المتعلقة بتعيينهم وذلك بموجب مراسيم جمهورية)([[22]](#footnote-22)).

وفي اليابان وافق البنك المركزي عام 2013 على تنسيق السياسة النقدية مع الحكومة ، وهي خطوة وصفها البعض بأنها نذير خطر على استقلاله ، وفي البرازيل حشدت الرئيسة السابقة ديلما روس في حملتها الانتخابية عام 2014 أنصارها بالقول إن البنك المركزي المستقل سيفيد المصرفيين الأثرياء ويزيد من حدة الفقر([[23]](#footnote-23)).

1. ( 1 ) حورية حمني ، المصدر السابق، ص 38 . [↑](#footnote-ref-1)
2. ( 2 ) عزوز علي ، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة ، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 11 – 12 آيار 2008 ، ص 3 . [↑](#footnote-ref-2)
3. ( 1 ) نص البند ( و ) من الفقرة ( 1 ) من المادة رقم ( 4 ) من قانون البنك المركزي العراقي النافذ لسنة 2004 بأن : ( ... تشمل مهام البنك المركزي ما يلي : اصدار العملة العراقية وإدارتها ... ) . [↑](#footnote-ref-3)
4. () Why do we need independent central banks? Radboud university . www.ru.nl. [↑](#footnote-ref-4)
5. ( 1 ) منصوري زين ، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية ، بحث مقدم إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ، جامعة الشلف ، بدون ذكر السنة ، ص 421 . [↑](#footnote-ref-5)
6. ( ) Joáo Ayres , When Central Bank autonomy makes all the difference ,22 July 2018 ,blogs.iadb.org. [↑](#footnote-ref-6)
7. ( 2 ) تنظر : الفقرة ( 1 ) من المادة ( 26 ) من قانون البنك المركزي العراقي النافذ . [↑](#footnote-ref-7)
8. ( 3 ) نصت المادة ( 21 ) من قانون البنك المركزي العراقي الملغى رقم : ( 64 ) لسنة 1976 بأن : ( للبنك منح الحكومة سلفا مؤقتة لتغطية عجز مؤقت في الميزانية الاعتيادية على أن لا تتجاوز هذه السلف في أي وقت من الأوقات ( 15 % ) خمسة عشر من المائة من مجموع الايرادات المخمنة للميزانية الاعتيادية في قانون الميزانية للسنة التي تمنح فيها هذه السلف ، ويتم تسديدها في موعد لا يتعدى الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منحت فيها ... ) . [↑](#footnote-ref-8)
9. ( 1 ) د . نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق ( من التقييد إلى التحرير ) ومجالات تفعيلها ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الثامن عشر، ص 12 متاح على الموقع :qi.ᴜde.kufa

ينظر: كذلك د . هادي حسن عليوي ، التضخم والدور الذي يمكن أن يلعبه البنك المركزي العراقي في الحد منه ، مقالة منشورة على الموقع :gro.eniInorIiS [↑](#footnote-ref-9)
10. ( 2 ) د . علي مرزا ، استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العامة في العراق ، مقال منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين في 4 / 5 / 2012 . [↑](#footnote-ref-10)
11. ( 3 ) تنظر : المادة (25 ) من قانون رقم ( 64 ) لسنة 2016 باصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية النافذ . [↑](#footnote-ref-11)
12. ( 1 ) تنظر : المادة ( 26 ) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد المصري رقم ( 88 ) لسنة 2003 . [↑](#footnote-ref-12)
13. ( 2 ) د . وليد محمد الشناوي ، المصدر السابق ، ص 210 . [↑](#footnote-ref-13)
14. ( 3 ) ينظر : بشأن العلاقة بين البنك المركزي والحكومة : د . مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للعراق ، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، المصدر السابق ، ص 19 – 21. [↑](#footnote-ref-14)
15. (1 ) L. Randall Wray , Central Bank Independence : Myth and Misunderstanding , Working Paper no.791 ,Levy Economics Institute of Bard College , March 2014, P. 1 wwwlevyinstitute.org

	* Thomas F. Cargill , Myth of Central Bank independence , Mercatus working paper , Mercatus Center , George Mason University ,October 2016,P3 [www.mercatus.org](http://www.mercatus.org)
	* Stephen Grenville , The useful myth of Central Bank independence , The Interpreter, 8 Apr 2019 [www.lowyinstitute.org](http://www.lowyinstitute.org)
	* Kati Kedward , Why it's time to abandon the myth of Central Bank independence,1 April 2019 ,www.opendemocracy.net [↑](#footnote-ref-15)
16. (2) Otmar Issing , The uncertain future of central bank independence ,2 April 2018 , www . voxeu.org [↑](#footnote-ref-16)
17. (1 ) ) L. Randall Wray , Central Bank Independence : Myth and Misunderstanding , op. cit p.1 [↑](#footnote-ref-17)
18. (2 ) Christopher Condon , Central Bank Independence , The Washington Post, July 24 2018 ,P. 1 www.washingtonpst.com. [↑](#footnote-ref-18)
19. (3 ) Otmar Issing , The uncertain future of central bank independence. Op. cit . [↑](#footnote-ref-19)
20. ( 1 ) Christopher Condon , Central Bank Independence , Op.cit , P.1 [↑](#footnote-ref-20)
21. ( ) Laura Pitel , Erdogan sacks Turkish central bank governor ,Financial Times ,July 6 2019 , [www.ft.com](http://www.ft.com)

	* Jason Karaian ,Turkey’s president is testing his ability to bend the economy to his will ,July 7,2019,www.qz.com [↑](#footnote-ref-21)
22. ()Turkey’s Constitution of 1982 with Amendments through 2017 ,www. Constituteproject .org ,29 Jan 2019. [↑](#footnote-ref-22)
23. ( 1 ) Christopher Condon , Central Bank Independence , Op.cit , P.1 [↑](#footnote-ref-23)